

## مشكلة الغذاء في الجزائر

## Food problems in Algeria

<sup>3</sup> د. سعيدة حركات

جامعة ام البواقي

[Har.saida@yahoo.com](mailto:Har.saida@yahoo.com)

<sup>2</sup> د. هدى معيوف

جامعة سوق أهراس

[mayouf.houda@yahoo.com](mailto:mayouf.houda@yahoo.com)

<sup>1</sup> د. سنتي الزاوية

جامعة سوق أهراس

[sttizazia@yahoo.com](mailto:sttizazia@yahoo.com)

تاريخ النشر: 2018/12/30

تاريخ الاستلام: 2018/10/08

### ملخص:

رغم أهمية القطاع الفلاحي في ضمان الأمن الغذائي و بالتالي الاقتصادي و القومي لأي دولة لم تستطع الجزائر النهوض بهذا القطاع إلى المستوى الذي يستحقه، خاصة و أن الوضعية المتردية للقطاع الزراعي في الجزائر لا تعود بالدرجة الأولى إلى عوامل طبيعية و مناخية بقدر ما هي نتاج الكثير من السياسات الخاطئة التي عرفتها المسيرة التنموية في الجزائر منذ الاستقلال، و لهذا فإن إعطاء الأهمية القصوى لزيادة الإنتاج الغذائي و تنوع مصادره و الارتقاء بنوعيته من خلال سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة و محددة في المكان و الزمان و ذات أهداف عقلانية و واقعية هو أمر ضروري ومستعجل.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، القطاع الزراعي، الجزائر.

### Abstract:

Despite the importance of agriculture sector in guarantee food security, as for as economic and national security for the country Algeria could not progress this sector a suitable level, especially that the bad situation of this sector in Algeria did not caused by natural or environment al factors but it is a result of some default policies which development process in Algeria is witnessed from independence, thus giving importance to increase food production and diversification resources and increase its quality trough agricultural policy within precise strategy, limited in time and with rational objectives, because it is important and urgent.

**Key word:** Food security, agriculture sector, Algeria.

## مقدمة:

كانت الجزائر إبان الفترة الاستعمارية و البدايات الأولى من الاستقلال من الدول المصدرة لبعض المحاصيل المهمة كالقمح مثلا، كما مثلت الزراعة حصة مهمة من مداخيل الجزائر قبل دخول محطة تصدير النفط و الغاز، غير أنها في الوقت الراهن برغم اكتسابها تجربة تنموية لا بأس بها و برغم امتلاكها إمكانيات مهمة في مجال الإنتاج الغذائي فإنها تحولت من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة بامتياز لتلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، و أيا كانت أسباب ذلك سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة و التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، أو تعلق الأمر بالتغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي بعد ذلك، فإن نتيجة هذا الوضع هو تخبط الجزائر في تبعية غذائية شبه مطلقة، في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكبر وسيلة تستعمل لتجويد و إخضاع الشعوب و الأمم .

إن هذا الوضع يجعلنا نطرح التساؤل التالي: ماهي أهم أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر و كيف يمكن تجاوز هذه المشكلة؟

## المحور الأول: الوضع الغذائي في الجزائر

تعتبر الجزائر واحدة من أكثر مناطق العجز الغذائي و من أكثرها تبعية غذائية في العالم وهذا بدليل العديد من المؤشرات أهمها :

- **الإنتاج الغذائي**: تتميز الزراعة الجزائرية بحالة من التدهور حيث في مجال الزراعة النباتية تعرف الحبوب باعتبارها تشكل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري نقصا واضحا في الكميات المنتجة فقد انخفض إجمالي إنتاج الحبوب بحوالي % 13 بين عامي 2004 و 2005 ، كما حقق خلال 2008 / 2007 محصولا ضعيفا بقيمة 17.3 مليون قنطار، إذ تراجع بوضوح مقارنة بالسنة التي سبقته أين سجل المحصول الإجمالي 41 مليون قنطار/سنة، أما نسبة تغطية الانتاج الوطني فلم تتعدى %30 من الطلب الوطني حيث تقدر حاجيات البلاد من الحبوب بحوالي 65 مليون قنطار في السنة<sup>(1)</sup> و هي قيمة مرشحة للارتفاع باستمرار، أما البقوليات) حمص، فول، عدس (و برغم أهميتها الكبيرة- كونها تمد كلا من الإنسان و الحيوان بالبروتين الضروري جدا للحياة الصحية -إلا أن إنتاجها هي الأخرى عرف التذبذب نفسه الذي عرفته الحبوب، كما اتصف الانتاج الحيواني من جهته بعدم الاستقرار و التذبذب خاصة بالنسبة للحليب و اللحوم الحمراء .

إن تذبذب مستويات الإنتاج بنوعيه النباتي و الحيواني إنعكس على نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل عام 2003 نسبة 9.6% ، و عرف عام 2005 انخفاضا كبيرا 7.7% قبل أن يتحسن قليلا في عام 2007 بنسبة 8.1% .

**-التبعية الغذائية:** إن الجزائر تعتمد كثيرا على واردات الغذاء من الخارج الأمر الذي اثر ذلك سلبا على الميزان التجاري للدولة، فمساهمة القطاع الزراعي في الإيرادات العامة هو جد ضعيف ما دامت في أحسن الأحوال لا تصل حتى إلى 1% من إجمالي الصادرات، كما تشير الإحصائيات إلى أن تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة للغاية حيث بلغت عام 2003 1.8% و وصلت في أحسن الأحوال إلى حوالي 3% بما معناه أن الواردات الزراعية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من البترول المصدر للخارج .

و عموما وخلال الفترة المنصرمة شهدت الواردات الغذائية ارتفاعا كبيرا حيث شكلت نسبة 31.3% من مجموع الواردات، فالجزائر تعتبر من بين أكبر مستوردي الغذاء في العالم خاصة في مجال الحبوب و القمح بالتحديد إضافة إلى الحليب و السكر، و هي تعتبر من المواد الأساسية في تشكيل الغذاء اليومي للمواطن، فإذا ما تفحصنا تركيبة المواد المستوردة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين نجد أن مجموعة الحبوب تحتل الصدارة، فالجزائر تحتل المرتبة الخامسة عالميا بين الدول الأكثر استهلاكاً للحبوب تبعا لتصنيف المجلس الدولي للحبوب كما صنفت الجزائر كأهم مستورد لها في القارة الإفريقية فنسبتها تتراوح ما بين 18 و 22% من إجمالي الواردات الجزائرية، و رغم أن القيمة تراجعت بحوالي 1.5مليار دولار سنة 2009 إلا أن الفاتورة لا تزال إجمالا معتبرة بأكثر من 1.7 مليار دولار للحبوب فقط عام 2009 رغم تحسن المحصول، كما يأخذ الحليب حصة كبيرة من نسبة الواردات حيث وصلت فاتورة وارداته سنة 2009 إلى 800 مليون دولار، و من جانب آخر تصنف الجزائر من بين الدول العشرة الأولى في استيراد و استهلاك السكر بمتوسط يصل إلى 24 كغ للفرد سنويا، حيث بلغت قيمة الواردات في 2008 ما قيمته 438 مليون دولار.

و إذا كان هذا هو حال الواردات الزراعية فإنه و على صعيد التصدير تعتبر الجزائر من البلدان الضعيفة جدا في تصدير المواد الغذائية حيث أنها لا تصدر من المنتجات الزراعية سوى 0.39 % من إجمالي الصادرات و ذلك طبقا لإحصائيات 2008 على أساس ما سبق يمكن تصور المجموعات الغذائية التي حققت معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة و تلك التي حققت معدلات منخفضة.

-المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء المنخفضة: تضم تلك السلع التي يقل فيها معدل الاكتفاء الذاتي عن 50% و تشمل كل من الحبوب و السكر و جملة الزيوت و الشحوم و الحليب و مشتقاته.

-المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء المتوسط: تدخل ضمن هذه المجموعة السلع التي يتراوح فيها معدل الاكتفاء الذاتي بين 50% و 90% وهي مجموعة اللحوم الحمراء والأسماك و الفواكه.

-المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء العالية: تضم هذه المجموعة تلك السلع التي يزيد معدل الاكتفاء الذاتي فيها عن 95% و تندرج ضمنها جملة الخضر و اللحوم البيضاء.

### المحور الثاني: أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر:

إن الوضعية السيئة للقطاع الزراعي في الجزائر ليست وليدة اللحظة الراهنة و إنما هي نتاج الكثير من السياسات الخاطئة و التداعيات التي عرفتتها المسيرة التنموية في الجزائر عبر مراحل تطورها التاريخي، بالإضافة إلى معوقات و مشاكل أخرى .

#### 1. السياسات الزراعية المتبعة منذ الاستقلال :

يمكن حصر مجالات السياسات الزراعية في الجزائر في سياسة الإصلاح الزراعي، سياسة الاستثمار الزراعي، سياسة التسويق و الأسعار.

أ-سياسة الإصلاح الزراعي: لقد طبقت الجزائر منذ الاستقلال جملة من الإصلاحات الزراعية تمثلت في :

-نظام للتسيير الذاتي: ساد من 1962 إلى 1970 ، و رغم أهمية الكبيرة من الناحية الاقتصادية لكونه يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار و يساهم بنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي<sup>(2)</sup>، إلا أن التسيير الذاتي لم يستطع تحقيق الأهداف المنوطة به بسبب العديد من النقائص، حيث ابتعدت فكرة توزيع أراضي المعمرين على الفلاحين و سكان الريف كما كان مقررا وفقا لبرنامج طرابلس 1962 و ظهر إدراك إيديولوجي يفضل منح الامتيازات إلى الطبقة العاملة و عدم الاهتمام بطبقة الفلاحين.<sup>(3)</sup>

-سياسة الثورة الزراعية: طبقت خلال مرحلة السبعينات، لكن الاستعجال في تطبيق قانون الثورة الزراعية خاصة في مرحلته الأولى لم يسمح بمطابقته لا من ناحية التحديد الأمثل لمساحة الأراضي

الاستغلالية للزراعة و لا من ناحية تعيين حدود بعض التعاونيات الزراعية و لا حتى من ناحية تحديد الجهات المستفيدة من أراضي الثورة الزراعية.

**-الإصلاحات الزراعية لعقد الثمانينات:** رغم أهميتها لكن عمليا ظلت الزراعة ضعيفة و مهمشة حيث لم تزد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمستوى المطلوب بسبب قلة الإمكانيات الضرورية للاستصلاح خاصة في المناطق الصحراوية النائية، فالمعروف أن الدولة كانت تعاني ضعفا في قدراتها المالية في هذه الفترة بسبب انهيار أسعار البترول سنة 1986.

إن بقاء الأوضاع على حالها إن لم نقل أنها ازدادت سوءا في بعض المناطق، دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى بموجب القانون 19-87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 و الخاص "بالمستثمرات الفلاحية"، و الذي نص على توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مزارع نموذجية و مستثمرات فلاحية جماعية و أخرى فردية بدلا من المزارع الاشتراكية، لقد وفرت إصلاحات 1987 شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق، لكن رغم كل هذا لم تستطع إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية تحقيق الأهداف المرجوة منها و ذلك بسبب أن عملية توزيع الأراضي و العتاد الفلاحي لم تراعي عنصر العدالة في بعض المناطق، فضلا عن صعوبة الحصول على قروض بنكية و عقود الملكية الخاصة و عقود الاستغلال...

**-سياسات الإصلاح الزراعي لعقد التسعينات:** لقد تضمنت برامج الإستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي طبقتها الجزائر في عقد التسعينات توجهات حثيثة نحو إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية، مما أدى الى ارتفاع كبير في الأسعار و بالتالي تراجع واضح في الإنتاج و بالمقابل زادت الواردات الغذائية، خاصة و أنه تم تحرير المبادلات التجارية بما فيها الزراعية، و بذلك أصبح إنتاج الحبوب أكثر عرضة للخطر و إلى جانبه الزراعات الأخرى البديلة للاستيراد و التي كانت الدولة تسعى إلى تشجيعها كالنباتات الزيتية و السكر و مشتقات الحليب، و الحقيقة أن سياسات إلغاء الدعم رافقتها نتائج سلبية ليس على صعيد الإنتاج الزراعي فحسب بل حتى على الوضع الاجتماعي للمواطنين، و من ثم حصول تراجع في الأمن الغذائي (\*) للمواطن الجزائري خلال هذه الفترة.

**-سياسة الإصلاح الزراعي للألفية الثالثة:** بفعل تحسن الوضعية المالية للجزائر اثر ارتفاع أسعار المحروقات تبنت الدولة الجزائرية إنطلاقا من عام 2001 م سياسة إنفاق عام توسعية تمثلت في ثلاث برامج كبيرة متتالية قصد تنشيط الإقتصاد الوطني وتحسين رفاهية المواطن، وهذه البرامج هي:

-برنامج الانعاش الاقتصادي(2004- 2001) : لقد سجل القطاع الزراعي وعلى مدار السنوات الأربعة لهذا البرنامج معدلات نمو متذبذبة نتيجة ارتباطه بظروف غير مستقرة حيث ظل هذا القطاع يعتمد بالدرجة الأولى على نسبة هطول الأمطار والظروف المناخية، فمعدل نمو القطاع قدر بنسبة 13.2 في عام 2001 لينخفض إلى 1.3- عام 2002 م رغم ما صاحب هذا العام من ارتفاع في حجم الإنفاق العام على القطاع الفلاحي من 10.6 مليار دينار جزائري إلى 20.3 مليار دينار جزائري، ليتحسن في عام 2003 م و يصل إلى أقصاه بنسبة 19.7 نتيجة تحسن الظروف المناخية، لكنه عاود الإنخفاض مع نهاية البرنامج إلى مستوى 3.1 عام 2004 م .

-البرنامج التكميلي لدعم النمو : (2009-2005) لقد خصص ضمن هذا البرنامج ما قيمته 300 مليار دينار للفلاحة والتنمية الريفية، الأمر الذي أدى الى ارتفاع معدلات نمو الناتج الفلاحي بين عامي 2005 م و 2007م بنسبة 3.1 ، لكنه إنخفض بشكل حاد بما يقارب 10.3 سنة 2008م مقارنة بسنة 2007 م و ذلك بسبب الجفاف الذي ميز تلك السنة، الأمر الذي يعني أن زيادة حجم الإنفاق العام على هذا القطاع لن تكون لها نتائج إيجابية ما دامت الظروف المناخية مازالت تلعب دوراً مقررًا في العملية الإنتاجية لهذا القطاع.

-برنامج توطيد النمو : (2014- 2010) تضمن هذا البرنامج في شقه الفلاحي سياسة التجديد الفلاحي والريفي، و تقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاث ركائز رئيسية هي (4):التجديد الزراعي، التجديد الريفي، تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني .

لقد كان لتطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر حتى الآن آثار واضحة على القطاع الفلاحي حيث تم تحقيق نتائج قيمة فيها الجيد و فيها المقبول وفيها ما لم يصل بعد للمستويات المطلوبة، فقد كانت النتائج المتحصل عليها خلال السنوات (2011، 2010، 2009) هامة فيما يتعلق بالتغيرات الحاصلة في القطاع وتحسن التغذية لمجموع السكان، لكن و بفعل التبعية القوية للموارد البترولية يمكن لأي أزمة أو تحولات ظرفية أن تقلص أو توقف من الدعم الموجه للقطاع ما يعني ضرورة إنشاء صندوق خاص بتعبئة الموارد المالية الناتجة عن القطاع الفلاحي كاحتياطي لمواصلة دعم تنفيذ البرامج في حالة أي أزمة مفاجئة.

ب-سياسة الاستثمار الزراعي :لا شك في أن جانبا مهما من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر يعود للسياسات المتبعة منذ بدايات مخططات التنمية باعتمادها الكامل و الخاطيء على استراتيجية التصنيع كنهج لسياسة تنمية غير متوازنة تولي قطاع المحروقات و بعض الصناعات الثقيلة كل الأهمية

بينما تحمل تماما القطاعات الأخرى خصوصا تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع كالقطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية<sup>(5)</sup> فحتى مطلع الثمانينيات ظلت خطط التنمية تعرف تحيزا واضحا لصالح قطاع الصناعة، صحيح أن القطاع الفلاحي استفاد على غرار القطاعات الأخرى من حصص مالية خلال تلك المخططات لكن حصته كانت متواضعة و ما فتئت تتراجع و خاصة خلال الفترة 1979 -1967، و يضاف إلى ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أن المنجز منها كان منخفضا أيضا سيما خلال المرحلة 1979 -1970، و حتى بعد تراجع سياسة التصنيع لصالح القطاعات الأخرى بعد الصدمة البترولية بقي حجم الاستثمارات المخصص لتنمية القطاع الزراعي غير كافيا حيث بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع سنة 1990 مبلغ 11000 مليون دينار جزائري بينما بلغت في الصناعة 33900 مليون دج، و بلغت في 1993 حوالي 24300 مليون أما في الصناعة فقد قدرت بحوالي 100100 مليون دج، و من خلال هذه الأرقام يتضح أن نسبة الزراعة من الاعتمادات المالية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني ككل كانت تقارب %9.67 في عام 1990، و %9.92 عام 1993، وهي نسب تبين ضعف نصيب القطاع الزراعي من الاعتمادات المالية مقارنة بالقطاع الصناعي.

و ما يجدر ذكره في هذا الإطار أن ما يواجهه الإنتاج الزراعي من مخاطر إنما يؤثر بشكل واضح في إجماع كثير من المستثمرين عن دخول ميدان الإنتاج الفلاحي.

**ج - سياسة التسويق و الأسعار :** لقد كان للتغيرات السريعة و غير الشاملة في أسلوب تسويق المنتجات الزراعية غير الحيوانية باستثناء الحليب، و اقتصار تحديد الأسعار منذ سنة 1982 على الحبوب و البقول الجافة<sup>(6)</sup> آثار سلبية للغاية على الإنتاج الفلاحي، حيث أدى عدم شمول نظام تحديد الأسعار لجميع القطاعات و لجميع المنتجات الزراعية إلى توجه المنتجين الزراعيين نحو إنتاج السلع الزراعية التجارية و المدرة لدخول عالية و ذلك على حساب المنتجات المعاشية، و منذ بداية الانفتاح الاقتصادي و تشجيع الاستثمار الخاص احتكر الوسطاء الخواص تجارة الخضر و الفواكه داخليا و خارجيا و حلت جميع هيئات توزيع الخضر و الفواكه العمومية، و ترتب على ذلك آثار سلبية على المستهلكين و المنتجين الزراعيين و حتى على الإنتاج الزراعي حيث أصبح سوق الخضر و الفواكه يتسم بالفوضى.

## 2. مشاكل و معوقات أخرى :

يمكن تصنيفها إلى:

#### أ- معوقات طبيعية : أهمها:

-قلة المساحة الصالحة للزراعة :فكما هو معلوم أن أغلب مساحات الجزائر عبارة عن صحراء، فالأرض المستعملة في الزراعة تشكل حوالي 21% فقط من المساحة الإجمالية للبلاد، و نسبة المساحة المتروكة من إجمالي الرقعة الزراعية زادت نسبتها من 50.4% عام 1990 و إلى % 58.3 عام 1993 ثم 66.1% عام (7)1994

-معوقات تتعلق بالموارد المائية :تعتمد معظم المساحات الزراعية في ربيها على الأمطار و ذلك رغم ندرة هذه الأخيرة و تذبذب سقوطها من حيث الكمية و الكثافة و حدة الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى، فالمناطق الشمالية الساحلية تتميز بنسبة أمطار تتراوح ما بين 800- 1200مم سنويا خاصة في المناطق الشمالية الشرقية، أم في أقصى الجنوب فإن هذه النسبة لا تتجاوز 150 مم سنويا و بالنسبة للمناطق الداخلية فإن الكمية تتراوح بين 450- 250 مم سنويا(8)، بينما تعاني المناطق الشمالية الغربية في كثير من الأحيان ظاهرة الجفاف تليها بالدرجة الثانية منطقة الوسط.

#### ب - معوقات تكنولوجية:

-معوقات تتعلق بمستلزمات الانتاج :يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة من الأسمدة الكيماوية و البذور المحسنة و المبيدات و الحشرات و الآلات الزراعية خاصة في ظل ارتفاع أسعارها نتيجة رفع الدعم عنها، كما أنه يستخدمها استخداما سيئا.

-مشاكل الإرشاد و البحث الزراعي :إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونها لم تتم وفقا لسياسات البحث و الإرشاد الفلاحي و نتائج البحوث الزراعية، و الحقيقة أن هذا الوضع ليس محض الصدفة بل هو نتيجة منطقية للدعم المتواضع جدا الذي تخصصه الجهات المعنية للباحثين، حيث تشير الإحصائيات إلى أن النفقات الحكومية التي خصصت للبحث في كل الميادين لم تتجاوز 0.9% من إجمالي الميزانية العامة للدولة، و نصيب الفلاحة لم يتعدى 0.33% من ميزانية الدولة.(9)

ج - معوقات تتعلق بالموارد البشرية :يعاني القطاع الزراعي من مشكلة عدم التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمالة الزراعية باعتبار هذا القطاع غير مغر مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا، حيث انخفضت اليد العاملة في القطاع الزراعي بحوالي 14% بين عام 2004 و 2005، كما أنه و بسبب الوضعية غير المشجعة للعمل الزراعي نادرا ما يقبل الطلبة على التكوين في هذا القطاع، كما أن الطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين الفلاحي نادرا ما يكملون تكوينهم، و إذا أكملوه فإنهم لا

يزاولون نشاطا فلاحيا، فمثلا من بين 100 متخرج من المعاهد الفلاحية فإن 40 منهم فقط يستمرون في هذا الميدان.<sup>(10)</sup>

### المحور الثالث: علاجات مقترحة:

يمكن أن تتضمن سياسات تحسين الإنتاج الزراعي العناصر الأساسية التالية:

أ-التوسع الزراعي الأفقي من خلال زيادة الرقعة الزراعية لأي محصول، و يتحقق ذلك عن طريق استصلاح الأراضي خاصة في الهضاب العليا و المناطق الصحراوية، و توفير المصادر المائية للري ما يعني ضرورة ترشيد استهلاك المياه عن طريق تطبيق أنظمة الري بالتنقيط.

ب-التوسع الزراعي الرأسي من خلال زيادة إنتاجية الموارد الزراعية المتوفرة باستخدامها بأسلوب أكثر كفاءة، من خلال إدخال الأساليب الإنتاجية الملائمة و وسائل الإنتاج الحديثة من سلالات عالية الإنتاجية و بذور ممتازة و عتاد فلاحى متطور، و أسمدة عضوية إلى جانب هذا لا بد من التشجيع على زراعة الأحزمة الخضراء حول المناطق المعرضة للكثبان الرملية لحماية الأراضي الزراعية من التصحر و إتباع دورات زراعية تكفل تعاقب محاصيل مما يسمح بتجديد خصوبة التربة و التخلى عن استراحة الأرض.

ج- توفير المناخ المشجع الذي يجعل الفلاحين يحسنون من مستوى الإنتاج الزراعي و ذلك ب :

- ضرورة تبني سياسة تنموية ريفية تهدف إلى تقليص التفاوت الواضح بين الريف و المدينة تركز ما أمكن على تحويل الأرياف إلى مراكز جذب للسكان من خلال إنشاء بنى تحتية مختلفة و توفير المرافق و الخدمات الأساسية في الأرياف.

- ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لما في ذلك من آثار مهمة على الإنتاجية الفلاحية.

- الحصول على مدخلات الإنتاج بالكمية و النوعية التي توصي بها المؤسسات البحثية و الإرشادية بصورة ميسرة و في الأماكن القريبة و الأوقات المناسبة.

- توفير التمويل الضروري وفق ميكانيزمات سريعة و سهلة و شفافة، مع دعم أسعار فائدة القروض الفلاحية عموما و الفلاحة الاستراتيجية" كالحبوب و الحليب "على وجه الخصوص.

- الوصول إلى الأسواق قصد بيع المنتجات بيسر و سهولة و بأسعار مجزية.

- إقامة علاقات تكامل و ارتباط أمامية و خلفية بين الصناعة و الزراعة.

- العمل على تنويع المناطق الجغرافية المستورد منها للتقليل من حدة التبعية.

- العمل على إقامة خدمات التنمية الكافية و المستدامة للقطاع الفلاحي من طرق و وسائل نقل و تخزين و مراكز بحث... الخ بما يستدعيه ذلك من زيادة الإنفاق الاستثماري.

د - ضرورة إقامة تكامل مغربي و عربي، فكما هو معلوم أن إمكانية تحقيق أمن غذائي في ظل الانغلاق و العزلة يعتبر شيء مستحيل، و عليه من الضروري على الجزائر أن تشكل مع غيرها من الدول المغاربية و العربية قطبا اقتصاديا لمواجهة منافسة الدول المتقدمة، و من أقرب التكتلات التي يمكن للجزائر المساهمة في تكوينها هي " إتحاد المغرب العربي " UMA و الذي تتوفر في دوله شروط عدة تجعلها مؤهلة للنجاح في إطار التكامل خاصة قضية التباين في إنتاج الغذاء فمنها ما يحقق فائضا في بعض المنتجات و منها من يعاني نقصا في تلك المنتجات.

#### خاتمة :

مع تواصل اتساع الفجوة على نفس المنوال الحالي فإن مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر سوف تتأزم في السنوات القادمة، و إذا ما صاحب الطلب المرتفع على الغذاء ندرة في العملات الصعبة و المتأتية من المحروقات جراء نزوب هذه الأخيرة فانه يمكن تصور المشكلة التي ستحدث و ما تنطوي عليه هذه المشكلة من مضمون بالنسبة للأمن الغذائي بشكل خاص و الأمن الاقتصادي و القومي بشكل عام، فالمشكلة ليست مجرد مشكلة تجارية تؤثر على الميزان التجاري فحسب بل هي مشكلة اقتصادية تؤثر على مجمل التنمية الاقتصادية و مشكلة سياسية في مرحلتها الراهنة، لكون توفير الغذاء المطلوب المستورد أصبح معرضا الى الكثير من احتمالات الضغوط السياسية، فمن لا يملك غذاءه لا يملك قراره و من لا يملك قراره لا يملك مصيره و يجد نفسه ضحية لعبة الأمم، و من هنا يقتضي وضع الجزائر المتصف بالخطورة في الوقت الراهن إعادة النظر في السياسة الزراعية حتى تتوفر مقتضيات الأمن الغذائي، بما يعنيه ذلك من الحد من الفجوة الغذائية من خلال ضرورة توجيه السياسات المقترحة إلى العمل على زيادة مستوى الإنتاج الزراعي و الارتقاء بإنتاجيته خاصة من المواد الغذائية الأساسية و ترشيد واردات الغذاء و تنويع مصادره.

## الإحالات و المراجع:

- 1 - كمال رواينية، " الانتاج الزراعي و الأمن الغذائي في الجزائر"، في(، الإنتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي في الجزائر، ملتقى دولي، جامعة باجي مختار -عناية، 23- 22 نوفمبر 2010، ص. 3
- 2-إسماعيل العربي، " التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب"، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 120.
- 3-أحمد هني، " اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص. 36.
- (فالأمن الغذائي لا يقتصر على مجرد توفير الغذاء بالكميات المطلوبة، و إنما يعني أيضا تمكين المواطن من الحصول على ذلك الغذاء من خلال المحافظة على قدرة شرائية مناسبة له، فالأمن الغذائي يشمل إلى جانب عرض الغذاء الطلب عليه كذلك.
- 4-وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر -التجديد الفلاحي و الريفي، 2008.
- 5-مسيكة بوفامة ، فوزية غربي، " الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري و تأثير ذلك على مناخ الاستثمار"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد15 ، جامعة الجزائر، 2006، ص. 25.
- 6-بن ناصر عيسى، " أثر السياسات الزراعية على تحسين الأمن الغذائي -دراسة حالة الجزائر"، ( في)، اشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، ملتقى دولي، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، 16-15 نوفمبر 2011 ، ص. 18.
- 7-علاوة نواري، " تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة -2008- 1980 دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية و الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر"، في(، إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي :التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، ملتقى دولي، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، 15/16 نوفمبر ، 2011، ص. 10.
- 8-جامعة الدول العربية، " السياسات الزراعية في عقد التسعينات"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص. 4.
- 9-أحمد باشي، " القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد02 ، جامعة الجزائر، 2003، ص. 13.
- 10-فوزية غربي، "الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي -حالة الجزائر"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص. 313.